نص ردن

▪ علاء حسن

قوارير" حلّ الأزمة

بعد سبات استمر عدة أشهر ارتفع صوت الكتلة النسوية في مجلس النواب، مطالبا بدور في حل الأزمة السياسية، عبر المطالبة بتمثيل في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني، ولاسيما أن ورقة جدول الأعمال ستضمن العديد من الرؤى والأفكار والتوجهات حول الدستور، ومواده موضع الخلاف.

هل جاءت المطالبة النسوية متأخرة ؟ ومهما كان الجواب على هذا السؤال فإن طرحه في هذا الوقت يعبر عن حرص أكيد على معالجة المشكلة والأزمة السياسية من وجهة نظر طرف طالما أعلن التذمر والاستياء من هيمنة السلطة الذكورية، وإبعاد المرأة عن التمثيل في الدولة والمشاركة في صنع القرار.

"الخروج من السبات" لا يعني الاستهانة بدور البرلمانيات إطلاقا، وإنما هو تجديد الدعوة للضغط ورفع الصوت النسوي، ولاسيما نحن نعيش هذه الأيام الذكرى الأولى لانطلاق الاحتجاجات الشعبية في ٢٥ من شباط في العام الماضي، وفي ذلك اليوم كان الحضور النسوي تمردا على الانزواء في القوارير، والإذعان لهذا الوصف الذكوري المرفوض من الناشطات في منظمات المجتمع المدني وبقية الفعاليات المتطلعة إلى توطيد نظام مدني لاينظر لحقوق المرأة من منطلقات وأعراف سائدة، وعقائد، تجعل النساء في قوارير، وتكبلهن بتشريعات القرون الوسطى. يرى معظم النواب من النساء والرجال أن هيمنة رؤساء الكتل صادرت حقوقهم في التعبير عن الرأي، ورئاسة المجلس كانت هي الأخرى وراء تشجيع هذا النوع من المصادرة عندما عطلت التصويت الالكتروني، واستجابت للفحول الكبار باعتماد التصويت اليدوي، لغرض أن يكون العضو من الجنسين تحت الأنظار أثناء التصويت، ثم التعرض بعد ذلك إلى نوع من المساءلة عند الخروج على طاعة الكتلة النيابية.

مطالبة الكتلة النسوية بتمثيل في اللجنة التحضيرية أمر طبيعي ومشروع جدا، ولكن "العوامل اللوجستية" قد تكون عائقا أمام تحقيق هذه المطالبة، لأن الاجتماعات تخص "علية القوم" وعادة ما تعقد في ساعات متأخرة من الليل، وفي مقار غير محددة، ومشاركة ممثلة الكتلة النسوية تبدو صعبة بنظر زملائها من الرجال ربما لانشغالها بأمور منزلها، ورعاية أطفالها، وإعداد العشاء لزوجها، وانطلاقا من هذه العوامل وغيرها المصرة على وضع النساء في القوارير، ربما ستعلن اللجنة التحضيرية استعدادها لقبول ورقة عمل الكتلة السنوية وإدراج مطالبها ضمن برنامج المؤتمر شريطة التمسك بالدستور، ولا تتطرق من قريب أو بعيد للمادة المتعلقة بالأحوال الشخصية.

رئيس مجلس النواب الأسبق محمود المشهداني وأثناء لقاء تلفزيوني أكد الاتفاق مع جلال الدين الصغير وعبد الناصر الجنابي على اعتماد الشريعة الإسلامية في كتابة المادة الدستورية المتعلقة بالأحوال الشخصية، الأعضاء الثلاثة خرجوا من البرلمان الحالي، والكتلة النسوية لم تتحرك لإثارة هذا الموضوع من اجل الخروج من "القارورات" وربما واجهت صعوبة في اتخاذ هذا الموقف لأن إحدى العضوات المعروفة، بأنها عرضت صورة زوجها بدلا عن صورتها في دعايتها الانتخابية ترفض هذا التوجه وتفضل المكوث في القارورة أو البستوكة.

يتبادلان أدوار الضعف والقوّة تبعاً لنوع العقار

مـن يفـكّ الاشتبـاك بيـن المؤجّـر والمستأجـر؟

حاول صميم أن يخفف عن نفسه الصدمة بإقناع المبلّغ الذي سلمه قرار محكمة الاستئناف بإخلاء المنزل خلال سبعة أيام، إنه وبموجب القانون من حقه مهلة ٩٠ يوماً لتنفيذ القرار، مردفا بأنه سيقوم أيضا بتمييز قرار المحكمة.

ثم واصل صميم المستأجر في مدينة الموصل شكواه فيما كان المبلغ يفتش في حقيبته المكتظة بالأوراق: "أخبروني أن بوسعي المكوث في المنزل، ومواصلة تسديد بدل الإيجار وإيداعه لدى الكاتب العدل، لم يخبرني أحد أن خصومي سيكسبون الدعوى من باب (الضرورة الملجئة)، ولا حتى المحامي الخاص بي أطلعني على هذا الأمر".

□ الموصل / نوزت شمدين

وارتفع صوت المستأجر وسط لا مبالاة من المبلغ :"أسكن هذه الدار منذ ستة أعوام، وأعرف مستأجرين مضى على إشغالهم العقارات عشرة أعوام، ولم تنجح أي محكمة في إخراجهم منها".

تعامل المبلغ مع احتجاج صميم بخفة تدرب عليها من خلال عمله الطويل في هذا المجال، وطلب منه برسمية عالية أن يوقع بالتسلم ثم قال بصوت هادئ: "قل هذا في المحكمة".

صراع لا يهدأ

العشرات من هذه المواقف تحدث كل يوم في الموصل، صراع لا يهدأ، بين مؤجر لا يدخر جهدا من أجل زيادة مبلغ الإيجار الشهري، ومستأجر يستنزف كل إمكاناته للإبقاء على المبلغ الأول، أو خفضه.

ويتبادل الطرفان الأدوار تبعاً لنوع العقار المستأجر، فالعقارات السكنية، يكون موقف المستأجر فيها أقوى، ويضعف دوره في حال كان العقار تجارياً.

ويوضح المحامي في محاكم استئناف نينوى أحمد فتحي ذلك بقوله: "إن العقارات المستأجرة لأغراض السكن، يصعب على صاحب الملك إخلاؤها من المستأجرين إلا في حدود ضيقة جدا، وأكثرها شيوعاً ما يعرف بـ(الضرورة الملجئة)". ويضيف في حديثه لـ"المدى"، إن هناك أمورا أخرى تدخل ضمن الضرورة الملجئة، ويشترط فيها أن تكون قد فرضت على صاحب العقار، ولم يعد له خيار غير استعادة عقاره من المستأجر، والأصل أن تكون الضرورة قد طرأت بعد إبرام عقد الإيجار بين الطرفين.

ويبين فتحي أن من تلك الضرورات "الزواج، والطلاق، ففي الأولى يحمي القانون حق مالك العقار في بيت شرعي مناسب، له أو لأولاده، شرط أن لا تكون له دار أخرى، وفي حالة الطلاق بالنسبة للزوجة، فيتعذر عليها البقاء مع طليقها، ولابد من استعادة منزلها المؤجر".

ويستدرك المحامي فتحي: "في ما يخص المستأجر صميم، فإن الضرورة الملجئة هي التي حسمت الدعوى ضده في المحكمة، ولم يعد بوسعه سوى الرضوخ وتسليم المنزل لصاحبه".

الضرورة الملجئة

القانون العراقي يفسح المجال أمام آخرين للإفادة من الضرورة الملجئة، هكذا قال المحامي عدنان عبد الله في حديثه لـ"المدى"، موضحا أنه "يجوز لصاحبة الملك أن تطلب إخلاء دارها التي لا تملك هي وأولادها القاصرين غيرها، حتى إذا كانت الدار الموروثة العائدة لزوجها المتوفى قد بيعت من قبل الورثة باعتبارها مشاعة بينهم، من دون أن تكون للأرملة يد في بيعها أو سلطة للاحتفاظ بها من دون بقية الشركاء، أو يكون الغرض من بيعها الإضرار بالمستأجر".

وأوردت المحامية لقاء وعد الله سبباً آخر للضرورة الملجئة وهو تغير في عدد أفراد الأسرة، مبينة أنه "إذا زاد عدد أفراد الأسرة أو بلغ بعضهم سن الرشد وضاق بهم السكن، يحق لصاحب العقار مطالبة المستأجر بإخلاء المنزل".

وتشير في حديثها لـ"المدى" إلى أنه يحق لصاحب العقار أيضا طلب الإخلاء، في حال أصيب بمرض ما، وأصبحت حاجته ماسة لاستعادة منزله المناسب لحالته الصحية الطارئة. وتضيف وعد الله، أنه في ما عدا ذلك، فإن عقد الإيجار يمتد بين الطرفين حتى لو كان شفوياً، وليس كافيا أن يتذرع صاحب العقار بامتناع المستأجر عن زيادة مبلغ الإيجار كسبب للإخلاء، مشيرة إلى أنه بإمكان المستأجر أن يسدد الإيجار عند الكاتب العدل، في حال توترت العلاقة بين الطرفين أو دخلت في نطاق خصومة.

وجهة نظر

ويرى البعض أن هناك عدم تكافؤ بين المؤجر والمستأجر في عقود الإيجار السكنية، لأن المستأجر يتحول إلى شبه مالك للعقار، في حال لم يكن لدى المؤجر عذر قانوني يوجب الإخلاء، وهذا الأمر أدى بالنتيجة إلى زيادة مبالغ الإيجار ووصولها إلى أرقام كبيرة، لكون المؤجر يحاول الحصول على أكبر قدر من المنفعة مسبقاً. أمور أخرى رفعت مبالغ الإيجارات السكنية في أنحاء من مدينة الموصل، وبحسب صاحب مكتب العقارات عمار علي، فإن ذلك ينطبق على عدد من الأقضية والنواحي التابعة لمحافظة نينوى كالحمدانية (قرقوش).

ويعتقد علي في حديثه لـ"المدى" أن سبب ارتفاع بدلات الإيجار هو الاستقرار الأمني في تلك المناطق، "كما في حيي الطيران والجوسق وسط الموصل، اللذين تفرض عليهما الأجهزة الأمنية رقابة مشددة بسبب قربهما من المطار، ويطلق عليهما الأهالي تسمية (المنطقة الخضراء)، أسوة بالمنطقة الخضراء في بغداد"، لافتا إلى أن الحيين المذكورين، يسكنهما كبار المسؤولين وقادة الأجهزة الأمنية.

عقود تجارية

ويتبادل طرفا عقد الإيجار أدوار القوة والضعف، في عقود الإيجار التجارية، وهنا يفرض المؤجر سطوته بموجب القانون، ويمكن له الحصول على حكم الإخلاء على نحو أسهل بكثير من عقود إيجار السكن، وهذا هو السبب الرئيس وراء ارتفاع بدلات الإيجار في بعض مناطق مدينة الموصل، كالمجموعة الثقافية، أو سوق حي المثنى.

ويشتكي المستأجرون هناك، من الارتفاع المستمر لمبالغ الإيجار من قبل مالكي العقارات، ويصل بعضها بحسب فيصل غازي مستأجر لمكتب طباعة إلكترونية في منطقة المجموعة الثقافية، إلى نحو ٥٠ ألف دولار شهريا، مضيفا أن "الارتفاع سنوي، لا سيما مع مطلع كل عام، كما حدث في الشهر الماضي"،وهو ما ينعكس على أسعار المعروضات، خاصة الملابس في تلك المنطقة، وكذلك في سوق المثنى حديث النشأة في الجانب الأيسر لمدينة الموصل، مقارنة بأسواق أخرى، إذ يؤكد أصحاب المتاجر هناك، أنهم يحاولون تعويض الزيادة في مبالغ الإيجار، من خلال رفع أسعار بضائعهم. القانونيون بدورهم، يرون أن عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية في العراق، طوال العقود الثلاث الماضية، هو ما أوجد عدم التكافؤ في العلاقة بين طرفي عقد الإيجار السكني والتجاري.

ويصر قسم من القانونيين، ومن بينهم الحقوقي ماهر احمد في حديثه لـ"المدى"، على ضرورة، أن يتم تحديد مبالغ الإيجار من قبل جهة رسمية، تقوم بشكل فصلي أو سنوي، بإجراء الكشوفات الموقعية، وتقدير الظروف المعيشية والاقتصادية، وتحدد على أساسها سقوف معينة للإيجار، سواء السكني أو التجاري، ويلزم بها طرفا عقد الإيجار. آخرون، يجدون صعوبة كبيرة في تطبيق مثل هكذا أمر، ويعتقدون أن الواجب هو اتخاذ جملة من الخطوات، كتعديل القوانين النافذة، وإنجاز مشاريع الإسكان، إضافة إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية، مستبعدين في الوقت نفسه حدوث أي من ذلك على المدى القريب، أو ربما يحدث بعضها ولكن بصورة بطيئة وغير فاعلة، ولن تقوى على فك الاشتباك الحاصل بين المؤجر والمستأجر، بحسب آرائهم.

التدريسيون طالبوا بتكثيف الدورات التطويرية

مؤتمـر فـي كربـلاء لمناقشـة المنهج الجديـد للغـة الإنكليزية

دعا معلمو ومدرسو اللغة الانكليزية من عدة محافظات في مؤتمر عقدوه بمحافظة كربلاء إلى الاهتمام بهذه المادة الدراسية وتعزيز المنهج التدريسي الجديد، مؤكدين على ضرورة زج تدريسيي هذه المادة للاطلاع على آخر مستجدات تعليم اللغة. وقال أمين سر نقابة المعلمين في كربلاء حرير كاظم، خلال المؤتمر الذي حضرته "المدى": إن طرائق التدريس ظلت لعقود طويلة غير ممنهجة وعقيمة، وأدت إلى تراجع الفهم والثقافة والمعرفة لأجيال كاملة بسبب عقم المناهج.

□ كربلاء / علي العلاوي

وأشار إلى إن من بين هذه المناهج التي تم تغييرها بعد العام ٢٠٠٣ هو درس اللغة الإنكليزية، مبينا أنه "تم تغييره من المنهج التلقيني إلى المنهج التواصلي الذي يتفاعل مع الطالب ومع الدرس بطريقة ممسرحة وليس حفظا فقط".

أما نائب نقيب معلمي كربلاء إبراهيم علي فقال: إن أكثر من ٦٠ معلما ومدرسا للغة الانكليزية في محافظات العراق كافة عدا إقليم كردستان شاركوا في هذا المؤتمر الذي عقد تحت شعار (من حسنت لغته سهل نجاحه).

وأوضح أن المؤتمر يهدف إلى وضع الحلول الكفيلة بإزالة المعوقات التي تقف بوجه المدرسين والمعلمين لمادة اللغة الانكليزية من جهة، وبين تلاميذ الإبتدائية والثانوية من جهة أخرى، لافتا إلى إن اللغة الانكليزية في المنهج الجديد تختلف اختلافا تاما عن المنهج السابق وهي تحتاج إلى خبرات طويلة ودورات للمعلمين والمدرسين الذين يقومون بتدريس هذه المادة.

إلى ذلك قالت مديرة الإعداد والتدريب في كربلاء ملك محمد جودة: إن المؤتمر يهدف إلى مناقشة السلبيات والإيجابيات في عملية تلقي مادة اللغة الإنكليزية، مشيرة إلى أن المنهج الجديد "التلاميذ والطلبة والمعلمين والمدرسين على حد سواء، ونسعى أن نضع الحلول لتعليم اللغة الانكليزية بسهولة لكونها المفتاح الذي يفتح أبوابا الاطلاع والمعرفة على كل العلوم الأخرى".

أما مدير مشروع فرص العراق في وزارة التربية علي حسين فقد ذكر أن هذا المؤتمر هو الثالث الذي تقيمه وزارة التربية، بعد أن عقد الأول في بغداد والثاني في محافظة المثنى، موضحا أن الهدف منه التوصل إلى صيغ تجعل هذه اللغة محببة للطالب والمعلم فضلا عن اطلاع الهيئات التعليمية على آخر المستجدات التي وصلت إليها المناهج التعليمية.

من جانبها، عدت مدرسة الإنكليزية كفاية عبد الحسين من محافظة ميسان المؤتمر بأنه محاولة لتخطي الصعوبات التي تواجه المنهج، وايضا لدراسة المعوقات التي تواجه الطالب والمدرس.

وأضافت إن المحاضرات التي تلقى ستساعد على تقديم الاختبارات لتحقيق العدالة في وضع الدرجات، "مثلما نبحث من خلال مشاركتنا عن الطروحات الجديدة للإفادة منها"، مؤكدة على أن تعليم التلميذ في المرحلة الإبتدائية أفضل من تعليمه في مراحل متأخرة.

وأفادت بأن الطريقة الجديدة تعتمد على التواصل والاستجابة، منوهة بأن استجابة الطفل تكون أسرع لكونه يعتمد منذ البدء على الإصغاء ومن ثم التحدث على العكس من السابق الذي كان فيه المنهج يعتمد على التكرار والحفظ ومن ثم النسيان.

إلا إن عبد الحسين أوضحت أن هناك صعوبات تواجه المدرسين بالنسبة للمنهج الجديد وهي قلة الدورات التدريبية وإخضاعهم للاختبارات، مشددة على أهمية الاطلاع على المستجدات وتشجيع المعلمين والمدرسين على التواصل مع العالم التجارب المتطورة في هذا المجال، واصفة المنهج الجديد بأنه "الأروع، لكن نحن بحاجة إلى ثلاث سنوات مع تطوير التدريب على أساليبه لتحقيق النجاح".

في حين قالت رئيسة اللجنة العلمية في مديرية تربية الانبار حليمة حميد النعيمي: "ما نحن فيه اليوم أعده عرسا لأننا نبحث في كيفية نشر الوعي العلمي من خلال درس اللغة الانكليزية، خاصة وأن هناك مدرسين ومشرفين وقادة في هذا المجال يمكن لنا الإفادة منهم من خلال هذا المؤتمر".

وأكدت النعيمي أن الهدف من المؤتمر هو رفع المستوى العلمي والتدريبي للملاكات التدريسية ومن ثم إلى التلاميذ والطلبة، مشيرة إلى أن "العديد من المعلمين يجهلون الطرق الحديثة لتعليم اللغة الانكليزية والتي تعتمد على الأغاني البسيطة وخاصة لتلاميذ الصفين الثالث والرابع الابتدائي، لذلك نحتاج إلى دورات ومؤتمرات أخرى لكي نتمكن من فهم المنهج الجديد أولا والارتقاء به".

ميزانيتها للعام الحالي لم تصل إلى ثلث المبلغ

بابل تصادق على خطة تنموية بأكثر من ترليون دينار

□ بابل / إقبال محمد

صادق مجلس محافظة بابل على خطة التنموية للعام الحالي والبالغة تريليونا و١٣٣ مليار دينار، فيما أعرب عن استيائه من عدم تعاون الوزارات بتمويل المشاريع المهمة التابعة لها في المحافظة.

وقال رئيس مجلس المحافظة كاظم مجيد توما ن خلال جلسة المصادقة التي حضرتها "المدى": إن المبالغ المخصصة من قبل وزارة المالية للمحافظة بلغت ٣٣٤ مليار دينار، مؤكدا أنها لا تغطي احتياجات بابل من المشاريع.وأشار إلى أن المحافظة ستركز على المشاريع الإستراتيجية والمهمة من أجل تأهيل البنى التحتية للمحافظة، مضيفا إن "أغلب الوزارات لم تتعاون مع المجلس بتمويل المشاريع المهمة ما يجعلهم في مشكلة حقيقية أمام أبناء المحافظة".

من جانبه، بين محافظ بابل محمد المسعودي أن الحكومة المحلية عكفت طوال أربعة أشهر على إعداد الخطة التنموية للعام الحالي، بالتعاون مع مدراء الدوائر ورؤساء الوحدات الإدارية في الأقضية والنواحي من خلال تقديم المشاريع والمقترحات.

وأشار إلى أن جميع المشاريع والمقترحات تمت مناقشتها ومن ثم إعداد الخطة ورفعها إلى مجلس المحافظة الذي صادق عليها، مبينا أن الخطة اهتمت بجميع القطاعات واحتياجات الأقضية والنواحي من المشاريع.

إلى ذلك قالت عضو مجلس المحافظة أميرة البكري: إن الخطة تضمنت مشاريع لجميع القطاعات كالتربية والصحة والطرق الجسور والبلديات والماء والمجاري والقطاعات الأخرى، لافتة إلى أن "مبلغ الخطة كبير جدا بالمقارنة مع الميزانية المخصصة للمحافظة من تنمية الأقاليم والبالغة ٣٣٤ مليار دينار، ونرى أن هذه التخصيصات لا تكفي لإكمال مشاريع ما زالت قيد الإنجاز".

وذكرت "لقد خاطبنا الوزارات من أجل تزويدنا بخططها الاستثمارية التي تتعلق بالمحافظة إلا أن بعض الوزارات خصصت مشاريع لا ترتقي بالمحافظة وكثافتها السكانية ومحروميتها، والبعض منها أجابت بأنه لا توجد مشاريع استثمارية لديها في بابل". في حين أكد عضو مجلس المحافظة حامد الملي على إن الخطة كبيرة ومبالغ المشاريع ضخمة، واصفا أغلبها بـ"المشاريع الطموحة".

الملي أبدى عدة ملاحظات على الخطة، منها بعض القطاعات مثل الطرق الريفية والصحة والإدارة المحلية، إذ بلغت تخصيصات الطرق الريفية ٣٣٠ مليار دينار وهو رقم كبير، "إلا أننا صادقنا على الخطة وسيتم رفعها إلى وزارة التخطيط"، مؤكدا أنه كان من المفترض أن لا يتم الإعلان عن المشاريع إلا بعد دراسة الجدوى ضمن معايير ومحددات لكل مشروع.

وتابع بالقول: "أما بالنسبة لقطاع الصحة فكنا نأمل أن تتضمن مشاريعه مراكز تخصصية تسهم بتحسين الواقع الصحي في المحافظة وتغنيهم عن السفر إلى الخارج لغرض العلاج"، مشيرا إلى أن دائرة صحة بابل تفتقر إلى الملاكات الفنية لإدارة المراكز.

الملي أفاد أن قطاع البلديات أخذ حيزا من الاهتمام وخاصة بلدية مدينة الحلة، مبينا أنه تمت إضافة مشاريع لمدينة الحلة من المؤمل الإعلان عنها وتتمثل بتأهيل العديد من المناطق والأسواق والشوارع في المدينة.

ومضى يقول: تم إعداد الكشوفات بحسب حاجة كل منطقة من الخدمات، مفيدا أن حصة مدينة الحلة بلغت نحو ٤٠٪، لافتا إلى أنه تم التركيز على إنشاء أحزمة خضراء في عموم المدينة.